

حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

تليفون : ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٠ - ٣٥ ٣٧ ٥٠٠٥ (٢٠٢)
البريد الإلكتروني : Egypt@kpmg.com.eg
فاكس : ٣٥ ٣٧ ٣٥٣٧ (٢٠٢)
صندوق بريد رقم: (٥) القرية الذكية

مبنى (١٠٥) شارع (٢) - القرية الذكية
كيلو ٢٨ طريق مصر الإسكندرية الصحراوي
الجيزة - القاهرة الكبرى
كود بريدي: ١٢٥٧٧

تقرير تأكد مناسب

على تقرير مجلس إدارة شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية عن مدى تطبيق قواعد حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية (شركة مساهمة مصرية)

المقدمة

قمنا بمهام التأكد المناسب بشأن إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة والمعد بواسطة إدارة شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وذلك وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.

مسئولية الإدارة

مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن إعداد وعرض تقريره عن مدى تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨. كما أن مجلس إدارة الشركة هو المسئول عن التأكد من تطبيق قواعد الحوكمة وفقاً للتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية والدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠١٦ وكذلك مسئول عن تحديد نقاط عدم الالتزام ومبرراتها.

مسئولية المراجع

تتخصص مسئوليتنا في إبداء استنتاج بتأكد مناسب بشأن مدى التزام الشركة في إعداد وعرض تقرير مجلس الإدارة المشار إليه أعلاه بنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨، في ضوء الإجراءات التي تم أدائها. وقد قمنا بمهام التأكد المناسب وفقاً للمعيار المصري لمهام التأكد رقم (٣٠٠٠) "مهام التأكد بخلاف مراجعة أو فحص معلومات مالية تاريخية" ويتطلب هذا المعيار الالتزام بمتطلبات السلوك المهني بما فيها متطلبات الاستقلالية.

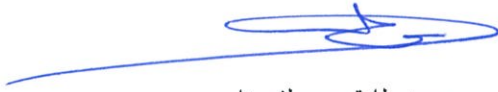
وفقاً لمتطلبات الفقرة ٤٩ (د) من معيار رقم (٣٠٠٠) فقد انحصرت إجراءاتنا في الأمور القابلة للقياس بشكل دقيق ولم تتضمن الجوانب غير الكمية أو مدى فاعليتها أو صحتها أو اكتمالها ومنها إجراءات الإدارة للالتزام بقواعد حوكمة الشركات وكذلك تقييم أداء مجلس الإدارة ولجانه والإدارة التنفيذية والمخالفات والاحكام. ومن ثم لم تمتد مسؤوليتنا أو اجراءاتنا لأغراض هذا التقرير الي تقييم مدي فاعلية نظام الرقابة الداخلية والالتزام بنظام الحوكمة وفاعليته.

ومن أجل التوصل لهذا الاستنتاج تضمنت اجراءاتنا الحصول بصورة أساسية على الأدلة من واقع الملاحظة والاستفسارات من الأشخاص المسؤولين عن إعداد وعرض تقرير مدى الالتزام بقواعد الحوكمة والاطلاع على المستندات عندما يكون ذلك مناسباً. ونحن نعتقد أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفير أساس لاستنتاجنا.

وقد أعد هذا التقرير استيفاء لمتطلبات المادة رقم (٤٠) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية وليس لأي غرض آخر. وبالتالي فهو لا يصلح للاستخدام إلا للغرض الذي أعد من أجله.

الاستنتاج

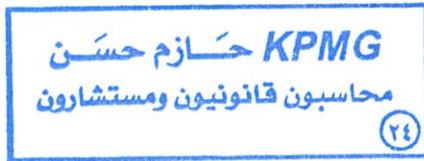
من رأينا أن تقرير مجلس الإدارة المرفق عن مدى تطبيق الشركة لقواعد الحوكمة المشار إليها أعلاه خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، يتضمن المعلومات وتم إعداده وعرضه في جميع جوانبه الهامة وفقاً لنموذج تقرير مجلس الإدارة الاسترشادي المشار إليه في خطاب البورصة المصرية إلى مجلس إدارة الشركة المؤرخ في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨.



محمد طارق مصطفى ناجي

KPMG حازم حسن

سجل مراقبي حسابات الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٣٩٢)



القاهرة في ١٨ مارس ٢٠٢٦

إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية تقرير الحوكمة للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٥/١٢/٣١

مقدمة

إلتزامًا بما نصّت عليه قواعد الحوكمة الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية في يوليو ٢٠١٦، وقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٠ لسنة ٢٠٢٠ بشأن قواعد حوكمة الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية وتعديلاته، وكذلك تعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية الصادرة في ديسمبر ٢٠٢١ بشأن القيد والشطب وتعديلاته، والتي تُعد إطارًا أساسيًا لتعزيز وتطوير منظومة الحوكمة بالشركات المقيدة، واصلت شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية خلال عام ٢٠٢٥ تعزيز وتوطيد تطبيقات الحوكمة على مختلف المستويات التنظيمية والإدارية.

وفي هذا الإطار، قامت الشركة بمراجعة وتحديث ممارسات الحوكمة المعمول بها، بما يشمل تعزيز كفاءة هيكل مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، وتفعيل آليات التقييم الذاتي لأعضاء مجلس الإدارة، بما يسهم في دعم مبادئ الشفافية والمساءلة وضمان فاعلية أداء المجلس، فضلًا عن المراجعة الدورية لقواعد السلوك المهني وترسيخ الثقافة المؤسسية القائمة على الالتزام والنزاهة.

وفي إطار تقديم تقرير الحوكمة عن العام المالي ٢٠٢٥، تؤكد شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية استمرار التزامها بتطبيق أفضل الممارسات والمعايير الدولية في مجال حوكمة الشركات، وذلك وفقًا للأطر التي حددتها مقررات لجنة بازل، ومبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، وغيرها من المعايير الدولية ذات الصلة، مع الالتزام الكامل بكافة القواعد والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية المصرية.

كما تؤكد الشركة أنه لم يتم اتخاذ أي إجراءات أو جزاءات من قبل أي جهة رقابية أو قضائية ضد الشركة أو أعضاء مجلس إدارتها أو قياداتها التنفيذية خلال عام ٢٠٢٥، ولم يتم تسجيل أية مخالفات قانونية على الشركة لدى أي من الجهات الرقابية المختصة.

تقرير حوكمة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية عن العام المالي ٢٠٢٥ الخاص بشركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية

أولاً: بيانات عن الشركة :

إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية			اسم الشركة
الاستثمارات المالية والرقمية			غرض الشركة
٢٠٢١/١٠/١	تاريخ القيد بالبورصة	٢٥ سنة	المدة المحددة للشركة
خمسون قرش	القيمة الاسمية للسهم	٨ لسنة ١٩٩٧ المعدل بالقانون ٧٢ لسنة ٢٠١٧	القانون الخاضع له الشركة
١,٧٣٣,٣٣٣,٣٣٣,٥	آخر رأس مال مصدر	أربعة مليارات جنيه مصري	آخر رأس مال مرخص به
١٥.٢٦ - ٢٠٠٥/٦/٨	رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري	١,٧٣٣,٣٣٣,٣٣٣,٥	آخر رأس مال مدفوع
عصام فواز أمين - د. / أحمد السيد محمد - حمادة فاروق محمد			اسم مسئول الاتصال
مبنى أ ب ٨٢ - القرية الذكية - الكيلو ٢٨ طريق القاهرة الإسكندرية الصحراوي - الجيزة			عنوان المركز الرئيسي
٠٢٣٨٢٧١٤٠٠	أرقام الفاكس	٠٢٣٨٢٧١٣٠٠	أرقام التليفونات
www.efinance.com.eg			الموقع الإلكتروني
Ahmed elsayed@efinance.com.eg			البريد الإلكتروني

ثانياً: الجمعية العامة للمساهمين:

تتكوّن الجمعية العامة للشركة من جميع مساهميها، كلّ بحسب نسبة ما يمتلكه من أسهم، ويكون لكل مساهم الحق في حضور اجتماعات الجمعية العامة والمشاركة في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وذلك وفقاً لأحكام القانون والنظام الأساسي للشركة.

وتلتزم الشركة بتسجيل إجراءات حضور المساهمين لاجتماعات الجمعية العامة، مع الالتزام بكافة القواعد والإجراءات والمواعيد المقررة لدعوة الجمعية العامة وكيفية إدارتها، وذلك طبقاً للقانون والنظام الأساسي للشركة.

وتُدار اجتماعات الجمعية العامة على نحو يتيح لجميع المساهمين التعبير عن آرائهم بحرية وشفافية، وبما يتوافق مع جدول أعمال الاجتماع، والذي يكون مصحوباً بالبيانات والمعلومات الكافية التي تُمكن المساهمين من اتخاذ قراراتهم بشكل سليم. كما تلتزم الشركة بالرد على كافة الاستفسارات الواردة من المساهمين والفرسلة قبل موعد الاجتماع، على أن يتم تضمينها ضمن جدول الأعمال، وذلك وفقاً للقواعد المعمول بها.

ويُستخدم نظام التصويت التراكمي عند انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، بما يكفل تمثيلاً عادلاً لكافة المساهمين، وبما يتفق مع أحكام القانون والنظام الأساسي.

وفي ضوء ضوابط إتاحة استخدام الأنظمة الإلكترونية لحضور اجتماعات الجمعيات العامة للشركات المقيدة لها أسهم بالبورصة المصرية، تقرر الشركة عقد اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية بمقر الشركة، مع إتاحة الحضور والمشاركة والتصويت عن بُعد باستخدام وسائل الاتصال الإلكترونية، بما يتيح لجميع المساهمين، سواء داخل جمهورية مصر العربية أو خارجها، المشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

كما تلتزم الشركة بالإفصاح عن جميع القرارات التي يتم اتخاذها خلال اجتماعات الجمعية العامة، وكذلك عن أي أحداث جوهرية تطرأ أثناء انعقادها، وفقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها.

KPMG
حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون

ثالثاً: هيكل الملكية :

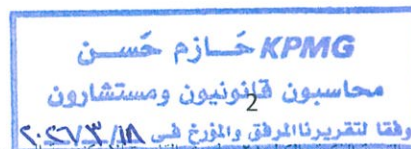
النسبة %	عدد الأسهم في تاريخ القوائم المالية	حصة ٥ % من أسهم الشركة فأكثر
٢٥,٧٥	٨٩٢,٥٢٥,٦٥٣	الشركة السعودية المصرية للاستثمار (أحدى شركات صندوق الاستثمارات العامة السعودي)
٢١,٨١	٧٥٦,٠٦١,٥٢٨	بنك الاستثمار القومي
٦,٧	٢٤٩,٩٠٣,٢٠٤	بنك مصر (غير متضمن المجموعات المرتبطة)
٦,٧	٢٣١,٨١٧,٩٤٨	البنك الأهلي المصري
٦,٧	٢٣١,٨١٧,٩٤٨	شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجي
٦,٧	٢٣١,٨١٧,٩٥١	الشركة المصرية للمشروعات الاستثمارية
٢٥,٦	٨٧٢,٧٢٢,٤٣٥	طرح البورصة المصرية
% ١٠٠	٣,٤٦٦,٦٦٦,٦٦٧	الإجمالي

رابعاً: مجلس الإدارة :

يرأس الشركة مجلس إدارة يتم تشكيله بناءً على قرار الجمعية العامة، وتتكون أغلبية أعضائه من غير التنفيذيين من ذوي الخبرة والكفاءة، بما يمكن المجلس من قيادة الشركة وتوجيهها وإدارة شؤونها بكفاءة وحرفية وفق أفضل ممارسات الحوكمة. يتولى مجلس الإدارة الدور الأساسي في وضع الأهداف الاستراتيجية للشركة، واعتماد الخطط والسياسات العامة المنظمة لسير العمل، ومراقبة أداء الإدارة التنفيذية، والتأكد من فعالية أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، واعتماد آليات تطبيق الحوكمة الرشيدة، فضلاً عن إقرار السياسات المهنية والسلوكية الواجب التزام العاملين بها بما يعزز النزاهة والشفافية داخل الشركة.

ومن أهم وأبرز مسؤوليات مجلس الإدارة :

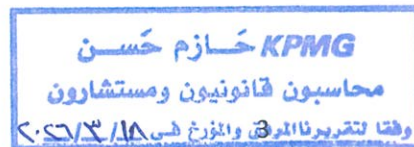
- **الالتزام الرقابي والضوابط الداخلية:**
وضع آليات ونظم تضمن التزام جميع العاملين بالشركة بالقوانين واللوائح والمواثيق والسياسات الداخلية. اعتماد نظام للإنذار المبكر للكشف عن أي خلل أو انحراف، وضمان سرعة اتخاذ الإجراءات التصحيحية. توفير وسائل لحماية مصادر المعلومات وحماية المبلغين عن الفساد أو الانحراف.
- **استدامة الشركة وتتابع السلطة:**
وضع خطة واضحة لتتابع السلطة بالنسبة للمناصب الإدارية العليا وأعضاء المجلس، بما يدعم استدامة الشركة واستمرارية أعمالها بفاعلية.
- **تفويض الصلاحيات والمتابعة:**
تحديد الصلاحيات التي يتم تفويضها لأي من أعضاء المجلس أو لجانته أو للإدارة التنفيذية. بيان مدة التفويض وآليات المتابعة، وتحديد دورية التقارير المقدمة للمجلس بشأن نتائج ممارسة تلك الصلاحيات.
- **حماية المعلومات والأمن السيبراني:**
وضع إجراءات وقائية وآليات لضمان دقة وسلامة البيانات داخل الشركة، وحمايتها من التلاعب أو الاختراق الداخلي أو الخارجي. اعتماد ضوابط تأمين استخدام الإنترنت والأجهزة المحمولة وأنظمة المعلومات.
- **الإشراف على الإفصاح والشفافية:**
الإشراف العام على عمليات الإفصاح وقنوات الاتصال بالشركة. ضمان نزاهة ودقة التقارير المالية والمحاسبية الصادرة. والتأكد من استقلالية نشاط المراجعة الداخلية ونشاط الالتزام داخل الشركة.
- **تعيين أمين سر مجلس الإدارة**
تعيين أمين سر يتمتع بالكفاءة والمعرفة الكافية بأعمال الشركة وبمبادئ الحوكمة، وذلك لضمان تنظيم اجتماعات المجلس وحفظ سجلاته ومتابعة تنفيذ قراراته.



تشكيل مجلس الإدارة – تم اعادة انتخاب مجلس الادارة لدورة جديدة ٣ سنوات

اعتباراً من تاريخ ٢٦ / ٠٣ / ٢٠٢٥

مستقل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/مستقل)	نسبة الأسهم المملوكة للشخص (الطبيعي/الاعتباري)	تاريخ الالتحاق	جهة التمثيل
١	ابراهيم على بهاء الدين محجوب سرحان	رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب (تنفيذي)	٠,١٣	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	
٢	أحمد بن محمد بن سمران العنزي	غير تنفيذي	٢٥,٧٥	٢٠٢٥ / ٠٥ / ١٣	الشركة السعودية المصرية للإستثمار
٣	خالد بن عبد الله بن ناصر الحصان	غير تنفيذي	٢٥,٧٥	٢٠٢٥ / ٠٥ / ١٣	الشركة السعودية المصرية للإستثمار
٤	زياد بن بندر بن محمد اليوسف	غير تنفيذي	٢٥,٧٥	٢٠٢٥ / ١١ / ١٢	الشركة السعودية المصرية للإستثمار
٥	داليا مصطفى كامل عبد الفتاح	غير تنفيذي	٢١,٨١	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	بنك الإستثمار القومي
٦	هالة محمود محمد	غير تنفيذي	٢١,٨١	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	بنك الإستثمار القومي
٧	محمد محمد شريف إسماعيل	غير تنفيذي	٦,٧	٢٠٢٥ / ١١ / ١٢	بنك مصر
٨	هشام إبراهيم شعراوى	غير تنفيذي	٦,٧	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	الشركة المصرية للمشروعات الإستثمارية
٩	محمد جميل محمود قنديل	غير تنفيذي	٦,٧	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	البنك الأهلى المصرى
١٠	ايمن عصمت محمود حسين	غير تنفيذي	٦,٧	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	شركة بنوك مصر للتقدم التكنولوجى
١١	ابراهيم عبد السلام ابراهيم	مستقل	-	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة
١٢	ندى محمد وصفى حسين مسعود	مستقل	-	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة
١٣	طارق محمود احمد المحمودى	مستقل	-	٢٠٢٥ / ٠٣ / ٢٦	عضو مجلس الإدارة من ذوي الخبرة



رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

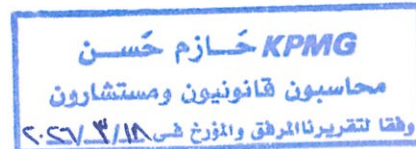
حصلت الشركة على خطاب استثناء رسمي من القاعدة الخاصة بالفصل بين مناصبي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب (الرئيس التنفيذي)، وذلك لاعتبارات تتعلق بخصوصية المرحلة الحالية التي تمر بها الشركة، والتي تستلزم ثبات المركز القانوني ووحدة التوجيه واستمرارية الإدارة العليا.

وبناءً عليه، يجمع رئيس مجلس الإدارة بين الصفتين، بما يحقق أعلى درجات التنسيق والاستقرار الإداري خلال الفترة الحالية.

ويتحمل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب المسؤولية الرئيسية عن حسن أداء مجلس الإدارة ككل، ويقوم بتوجيه وإرشاد المجلس لضمان فاعلية أدائه، ويتمتع بالخبرة والكفاءة والصفات القيادية اللازمة للوفاء بجميع مسؤولياته المنوطة به، بصفته أيضًا الرئيس الأعلى للجهاز التنفيذي والمسؤول عن إدارة شؤون الشركة المالية والإدارية، وتحديد الأهداف الاستراتيجية طويلة وقصيرة الأجل بما يعزز نمو الأرباح وحسن استخدام الموارد.

أبرز مسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

- إدارة مجلس الإدارة والجمعيات العامة:
توجيه الدعوة لانعقاد مجلس الإدارة، ووضع جدول الأعمال، وإدارة جلساته.
دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد للنظر في الموضوعات المعروضة من المجلس.
التأكد من إتاحة المعلومات الدقيقة والكافية في الوقت المناسب لأعضاء المجلس والمساهمين.
- ضمان جودة القرارات والالتزام
التأكد من أن عملية اتخاذ القرار تتم على أساس مهني سليم، وبعد دراسة كافة الجوانب ذات الصلة.
التأكد من وجود آلية فعالة تضمن تنفيذ القرارات دون تأخير.
تلقي التقارير والتوصيات من جميع اللجان المنبثقة عن المجلس وعرضها بشكل دوري.
- تقييم الأداء والحوكمة
التأكد من قيام أعضاء المجلس بإجراء التقييم الذاتي لمدى التزامهم بواجباتهم ومسؤولياتهم.
ضمان التزام المجلس بإنجاز مهامه بما يحقق أفضل مصالح الشركة مع تجنب تعارض المصالح.
التأكد من فعالية نظام الحوكمة المعمول به داخل الشركة وفعالية أداء لجان المجلس.
- 4. الإدارة التنفيذية
تنفيذ استراتيجية الشركة وخططها السنوية المعتمدة من مجلس الإدارة.
رئاسة الجهاز التنفيذي وتصريف شؤون الشركة اليومية، والإشراف على سير العمل بجميع الإدارات والأنشطة.
اتخاذ القرارات اللازمة لضمان انتظام العمل وتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية.
العمل على تعزيز رضا العملاء عن خدمات الشركة.
- 5. تنفيذ السياسات واللوائح
العمل على تنفيذ جميع اللوائح والسياسات الداخلية المعتمدة من مجلس الإدارة.
اقتراح الموضوعات التي تُطرح في اجتماعات المجلس بالتشاور مع الأعضاء.
- 6. الإشراف على التقارير والإفصاح
الإشراف على إعداد التقارير الدورية المالية وغير المالية الخاصة بنتائج أعمال الشركة وتقييم أدائها.
مراجعة تقرير الحوكمة وجميع الرودود على استفسارات مراقبي الحسابات قبل إصدار التقارير.
- 7. تعزيز الثقافة المؤسسية
ترسيخ ثقافة القيم الأخلاقية داخل الشركة.
اقتراح نظم الإثابة والتحفيز وآليات تتابع السلطة بما يعزز ولاء العاملين وتعظيم قيمة الشركة.
- 8. إدارة الموارد البشرية العليا
تحديد اختصاصات ومسؤوليات العاملين وفقًا للوائح وأنظمة العمل وقرارات مجلس الإدارة.



أمين سر مجلس الإدارة

يُعد أمين سر مجلس الإدارة أحد العناصر الرئيسية في نظام الحوكمة بالشركة، ويقوم بدور محوري في تنظيم عمل المجلس ولجانه وضمان التدفق السليم للمعلومات بين المجلس والإدارة التنفيذية، بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة الواردة في قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٥.

أهم مهامه ومسؤولياته:

- دعم اجتماعات مجلس الإدارة
معاونة رئيس المجلس في إعداد جدول أعمال الاجتماعات.
تحضير المعلومات والبيانات والوثائق اللازمة للموضوعات المطروحة، وإرسالها للأعضاء قبل موعد الاجتماع بوقت كافٍ.
إعداد وتنظيم لوجستيات الاجتماعات وتوفير ما يلزم لانعقادها بكفاءة.
- تدوين وتوثيق المحاضر
تدوين محاضر اجتماعات مجلس الإدارة وحفظها في سجلات رسمية معتمدة.
متابعة استصدار قرارات المجلس وإبلاغ الإدارات المختصة بها.
إعداد تقارير متابعة دورية بشأن ما تم اتخاذه من إجراءات تنفيذية.
- دعم لجان مجلس الإدارة
الإعداد والتحضير لاجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة.
التنسيق بين اللجان المختلفة لضمان فاعلية الاتصال بينها وبين المجلس.
- دعم الجمعيات العامة
الإعداد والتحضير لاجتماعات الجمعيات العامة العادية وغير العادية.
حفظ محاضر الجمعيات العامة ومتابعة توثيقها واستيفاء ملاحظات الجهات الرقابية المختصة.
- إدارة المعلومات والحوكمة
حفظ وتوثيق كافة قرارات المجلس والموضوعات المعروضة عليه بشكل منظم.
التأكد من حصول أعضاء المجلس على المعلومات الحيوية في الوقت المناسب.
تبني نشر فهم مبادئ الحوكمة بين أعضاء المجلس والقيادات العليا، بما لا يتعارض مع اختصاصات الإدارات المعنية.
- مساندة عمليات التقييم
التنسيق مع اللجان المعنية لدعم رئيس المجلس في عملية تقييم أعضاء المجلس وأعضاء اللجان.
توفير ما يلزم من بيانات ومعلومات للمساعدة في تقديم المقترحات المتعلقة بتعيين أو استبدال أعضاء المجلس، وتقديمها للجمعية العامة.
- التطورات التنظيمية والالتزام
متابعة ما قد يستجد من مسؤوليات إشرافية أو قانونية ترتبط بطبيعة أنشطة الشركة أو بالإطار التشريعي الخاضعة له.
إحاطة أعضاء المجلس بهذه التطورات في نطاق مهامهم دون تعارض مع اختصاص الإدارات المختصة الأخرى.
- دعم الأعضاء الجدد
تقديم المعلومات الجوهرية عن الشركة للأعضاء الجدد.
تسهيل دمجهم في عمل المجلس وتعريفهم بباقي الأعضاء وسياسات الشركة.

KPMG حازم حسن
محاسبون قانونيون ومستشارون
وفقاً لتقريرنا المرفق والمؤرخ في ٢٠٢٧/٣/١٨



خامساً: لجان المجلس

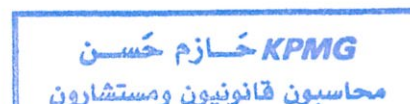
في إطار التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة ووفقاً لأحكام القوانين واللوائح والقرارات التنظيمية ذات الصلة ومن بينها المتطلبات الواردة في قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٥ بشأن القواعد العامة لحوكمة الشركات، قام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان المنبثقة عنه بهدف دعم المجلس ومعاونته في القيام بمسؤولياته واختصاصاته بكفاءة وفاعلية.

وقد روعي عند تشكيل هذه اللجان تحديد مهامها وصلاحياتها واختصاصاتها بوضوح، بما يضمن تكامل أدوارها مع دوره الرقابي والإشرافي، وبما يتماشى مع أفضل الممارسات التنظيمية، كما تتولى هذه اللجان دراسة الموضوعات المحالة إليها وإعداد التوصيات المناسبة بشأنها.

وتلتزم كل لجنة برفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة تتضمن نتائج أعمالها وتوصياتها، ليقوم المجلس باتخاذ القرارات اللازمة وفقاً لاختصاصات كل لجنة والضوابط المعتمدة. ويسهم هذا التنظيم في تعزيز كفاءة اتخاذ القرار، ودعم سلامة أنظمة الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر، وتحقيق أعلى مستويات الشفافية والامتثال داخل الشركة.

تشكيل اللجان

مسلسل	إسم العضو	صفة العضو (تنفيذي/غير تنفيذي/ مستقل)	لجان المجلس (رئيس / # عضو *)				
			لجنة المراجعة والحوكمة	لجنة الاستثمار	لجنة الترشيحات والمزايا	لجنة المخاطر	لجنة الاستراتيجية
١	ابراهيم على بهاء الدين محجوب سرحان	رئيس مجلس الإدارة و العضو المنتدب (تنفيذي)					
٢	أحمد بن محمد بن سمران العنزي	غير تنفيذي				*	*
٣	خالد بن عبد الله بن ناصر الحصان	غير تنفيذي		*	*		
٤	زياد بن بندر بن محمد اليوسف	غير تنفيذي					*
٥	داليا مصطفى كامل عبد الفتاح	غير تنفيذي		*	#		
٦	هالة محمود محمد	غير تنفيذي	*				
٧	محمد محمد شريف إسماعيل	غير تنفيذي	*				
٨	هشام إبراهيم شعراوي	غير تنفيذي				#	
٩	محمد جميل محمود قنديل	غير تنفيذي					*
١٠	ايمن عصمت محمود حسين	غير تنفيذي					*



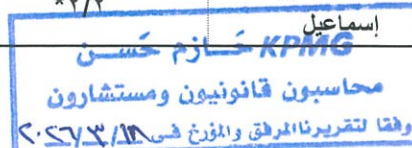
١١	ابراهيم عبد السلام ابراهيم	مستقل	#			
١٢	ندى محمد وصفى حسين مسعود	مستقل		*	*	*
١٣	طارق محمود احمد المحمودى	مستقل		*		
١٤	رمزي علي	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	*			
١٥	أحمد السعيد	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	*			
١٦	مدحت المدني	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	*			
١٧	محمد الصبان	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	#			
١٨	محمد طارق يوسف	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	#			
١٩	خالد زكريا أمين	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	*			

سير إجتماعات مجلس الإدارة ولجانه

جدول متابعة حضور أعضاء المجلس لإجتماعات المجلس واللجان وإجتماعات الجمعية العامة.

تم عقد ٨ جلسات لإجتماع مجلس الإدارة خلال العام وقد حضر كافة الأعضاء النسبة الكبرى من مرات الإنعقاد كما هو موضح بالجدول التالي:

مسلسل	إسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة المراجعة والحوكمة	لجنة الاستثمار	لجنة الترشيحات والمزايا	لجنة المخاطر	لجنة الإستراتيجية
١	ابراهيم على بهاء الدين محجوب سرحان	٨/٨					
٢	أحمد بن محمد بن سمران العنزى	٨/٤					١/١
٣	خالد بن عبد الله بن ناصر الحصان	٨/٧		٥/٥	٣/٣		
٤	زياد بن بندر بن محمد اليوسف	*٢/٢					
٥	داليا مصطفى كامل عبد الفتاح	٨/٨		٥/٥	٣/٣		
٦	هالة محمود محمد	*٦/٦	*٤/٤				
٧	محمد محمد شريف إسماعيل	*٢/٢					



٨	هشام إبراهيم شعراوي	٨/٨				١/١	
٩	محمد جميل محمود قنديل	٨/٨				١/١	
١٠	ايمن عصمت محمود حسين	٨/٨				١/١	
١١	ابراهيم عبد السلام ابراهيم	٨/٨	٥/٥				
١٢	ندى محمد وصفي حسين مسعود	٨/٨				١/١	١/١
١٣	طارق محمود احمد المحمودى	٨/٨			٣/٣		
١٤	رمزي علي	عضو ممثل عن الشركة السعودية من خارج المجلس	٦/٦				
١٥	أحمد السعيد	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	٥/٥				
١٦	مدحت المدني	عضو ذو خبرة من خارج المجلس			٣/٢		
١٧	محمد الصبان	عضو ذو خبرة من خارج المجلس				١/١	
١٨	محمد طارق يوسف	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	٦/٦				
١٩	خالد زكريا أمين	عضو ذو خبرة من خارج المجلس	٦/٥				

*اجمالي عدد الاجتماعات منذ تاريخ الالتحاق بالمجلس.

لجان المجلس:

في إطار التزام الشركة بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وبالامتثال للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بشأن القواعد العامة لحوكمة الشركات، قام مجلس الإدارة بتشكيل عدد من اللجان المتخصصة المنبثقة عنه، بما يدعم أدائه الرقابي والإشرافي ويعزز كفاءة اتخاذ القرار.

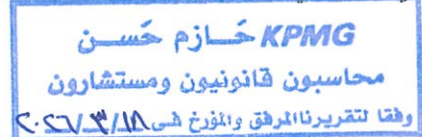
وتتولى هذه اللجان دراسة الموضوعات التي تدخل ضمن اختصاصاتها ورفع تقارير دورية وتوصيات واضحة إلى المجلس، بما يساعده على الاضطلاع بمهامه وتحقيق أعلى مستويات الكفاءة والاستقلالية.

وتشمل لجان المجلس ما يلي:

لجنة المراجعة والحوكمة – لجنة المخاطر – لجنة الترشيحات والمكافآت – لجنة الاستثمار – لجنة الاستراتيجية.

لجنة المراجعة والحوكمة :

تُعد لجنة المراجعة والحوكمة إحدى أهم اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من أعضاء غير تنفيذيين ومستقلين، بالإضافة إلى أعضاء خارجيين من ذوي الخبرة في مجالات المحاسبة والمراجعة والحوكمة، وذلك بما يتماشى مع المتطلبات التشريعية.



أهم مسؤوليات لجنة المراجعة والحوكمة:

- التأكد من سلامة القوائم المالية ودقتها.
- مراجعة إجراءات الرقابة الداخلية والتأكد من الالتزام بتطبيقها.
- فحص وتقييم آليات وأدوات المراجعة الداخلية وخططها وتقاريرها، ومتابعة تنفيذ توصياتها.
- اقتراح تعيين مراقب الحسابات ومراجعة عروض الأتعاب والنظر في حالات الاستقالة أو الإقالة.
- القيام بتقييم دوري لنظام الحوكمة داخل الشركة وصياغة الأدلة والمواثيق المرتبطة بها.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التزام الشركة بقواعد الحوكمة.
- مراجعة التقرير السنوي وتقرير مجلس الإدارة، خاصة بنود الإفصاح.
- دراسة ملاحظات الجهات الرقابية ومتابعة الإجراءات التصحيحية.
- وضع آلية تتيح للعاملين تقديم الملاحظات حول المخالفات أو تجاوز السياسات مع ضمان السرية وحماية المبلغين.
- وضع الإجراءات اللازمة لمتابعة تلك الملاحظات.

لجنة المخاطر:

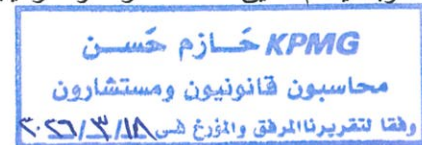
لجنة المخاطر تشكل إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وفقاً للمتطلبات التنظيمية الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية. وتختص اللجنة بضمان وجود إطار فعال لإدارة المخاطر داخل الشركة بما يتناسب مع طبيعة وحجم أنشطتها.

أهم مسؤوليات لجنة المخاطر:

- وضع استراتيجية وسياسات شاملة لإدارة المخاطر بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية، والتأكد من ملاءمتها لطبيعة وحجم أعمال الشركة، ومراجعتها وتحديثها بصفة دورية وفق المتغيرات الداخلية والخارجية.
- تحديد مستوى المخاطر المقبول للشركة، ومتابعة الالتزام به، والتأكد من عدم تجاوز الحدود الموضوعية.
- تقييم قدرة الشركة على الاستمرار ومواصلة نشاطها بنجاح، وتحديد المخاطر التي قد تهدد استمرارها خلال الاثني عشر شهراً القادمة.
- الإشراف على نظام إدارة المخاطر وتقييم فعالية آليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر، ورصد أوجه القصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.
- مراجعة المخاطر الرئيسية على أساس ربع سنوي لضمان دقة التقييم وحداثة التحليل.
- تعزيز الأمن السيبراني والتأكد من حماية موظفي الشركة ونظمها التشغيلية ومعداتنا من التهديدات السيبرانية بصورة استباقية.
- تقديم التوصيات المناسبة لمجلس الإدارة بشأن الموضوعات المتعلقة بالمخاطر وسبل إدارتها.
- التأكد من توافر الموارد اللازمة—البشرية والتقنية—لدعم منظومة إدارة المخاطر بكفاءة.
- تلقي تقارير نصف سنوية عن الحوادث والشكاوى، ودراسة الإجراءات التصحيحية المتخذة والتأكد من كفايتها.
- دراسة أي إجراءات ضرورية ناتجة عن الحوادث الجسيمة أو عن تقارير المراجعة الداخلية أو الخارجية، وإبداء الرأي بشأنها ورفعها للمجلس.
- مراجعة الموضوعات المحالة من لجنة المراجعة والتي قد يكون لها تأثير جوهري على منظومة إدارة المخاطر بالشركة.

لجنة الإستثمار:

تُعد لجنة الإستثمار إحدى اللجان الرئيسية المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من أربعة أعضاء ويرأسها عضو مستقل، بما يتوافق مع متطلبات الحوكمة وإطار عمل اللجان المتخصصة المنصوص عليه. وتهدف اللجنة إلى ضمان إدارة فعالة لمحفظة الإستثمارات الخاصة بالشركة، بما يعزز العائد الإستثماري ويحقق التوازن بين المخاطر والربحية، وبما يدعم تحقيق أهداف الشركة واستراتيجيتها.



أهم مسؤوليات لجنة الاستثمار:

- فهم الأهداف الاستثمارية للشركة والإلمام الكامل بكيفية مساهمتها في دعم رسالتها واستراتيجيتها.
- وضع السياسات والإرشادات الاستثمارية للشركة، ومراجعتها بشكل دوري للتأكد من مواكبتها للتغيرات المالية والاقتصادية.
- التوصية باعتماد الاستثمارات المستقبلية ورفعها إلى مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بشأنها.
- مراقبة أداء الصناديق الاستثمارية وتحليل تأثير أدائها على سياسات الشركة وتوجهاتها الاستثمارية.
- متابعة وتقييم أداء مديري الاستثمار، والنظر في الإبقاء عليهم أو استبدالهم وفق تقييم دقيق لأدائهم ونتائجهم.
- مراجعة خلفيات الأعضاء المختصين أو المتعاملين في الاستثمارات لضمان عدم وجود تعارض مصالح.
- تفسير سياسات الاستثمار والرد على الاستفسارات المتعلقة بالمحفظة أو آليات إدارتها.
- تحديد مبالغ الاشتراكات اللازمة لمحفظة الشركة وفق الخطط المالية المعتمدة.
- متابعة الإخطارات والتقارير والإفصاحات المطلوبة بموجب سياسات الشركة أو اللوائح والقرارات الرقابية المنظمة لنشاطها.
- مراجعة الرسوم والتكاليف الخاصة بالمحفظة للتأكد من معقوليتها واتساقها مع حجم وطبيعة الاستثمارات.
- إعداد وحفظ النماذج والوثائق اللازمة وفق ما تفرضه القوانين واللوائح.
- مراجعة البيانات المالية المدققة وغير المدققة الخاصة بالمحفظة، وتحليل التقارير المالية التي تعكس أداءها.
- إجراء أي تعديلات أو تصحيحات ضرورية على المحفظة بما يضمن سلامتها وتحقيق أهدافها الاستثمارية.
- اختيار ومراقبة واستبدال المستشارين الداخليين والخارجيين العاملين على إدارة المحفظة، لضمان ملائمة خبراتهم ومسؤولياتهم.
- متابعة التغيرات في القوانين واللوائح المنظمة للنشاط الاستثماري، واتخاذ ما يلزم من تعديلات على المحفظة لضمان الامتثال الكامل.

لجنة الترشيحات والمزايا:

تتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من أربعة أعضاء، وتهدف إلى دعم مجلس الإدارة في ضمان استمرارية الشركة من خلال اختيار القيادات المناسبة ووضع سياسات عادلة وشفافة للمكافآت،

أهم مسؤوليات لجنة الترشيحات والمزايا:

- دراسة إحتياجات الشركة من الكوادر البشرية ذات الكفاءة لشغل المناصب الرئيسية فضلاً عن وضع معايير إستراتيجية لانتخاب أو تعيين عضو مجلس الإدارة .
- تحديد مسؤوليات أعضاء المجلس من التنفيذيين وغير التنفيذيين والمستقلين، ووضع التوصيف الوظيفي للقيادات التنفيذية العليا بالشركة.
- وضع سياسة واضحة لتتابع السلطة في الشركة لضمان استمرارية أعمال الشركة من خلال توافر الكوادر ذات الكفاءة بشكل مستمر .
- تقديم المقترحات فيما يتعلق بترشيح الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة .
- تقديم المقترحات بشأن تعيين أو تجديد عضوية أو استبعاد أحد الأعضاء بمجلس الإدارة .
- التحقق بصفة مستمرة من استقلالية أعضاء المجلس المستقلين والتأكد من عدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
- حفظ وتوثيق ومتابعة التقارير الخاصة بتقييم أداء المجلس.
- تكون اللجنة مسؤولة بشكل كامل عن تحديد مكافآت كبار التنفيذيين بالشركة وتقديم المقترحات بشأن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أن يشمل ذلك كل المعاملات المالية بما في ذلك البدلات والمرتبات والمزايا العينية وأسهم التحفيز .
- وفيما يتعلق بأسهم التحفيز، تحرص اللجنة فيها ألا تكون حافزاً على اتخاذ القرارات التي تحقق مصلحة الشركة في الأجل القصير فقط، وإنما يجب أن تكون أيضاً مرتبطة بما يحسن أداء الشركة على المدى الطويل.
- الإهتمام بالوظائف الرقابية بالشركة مثل المراجعة الداخلية والالتزام والتأكد من إثباتهم بشكل مناسب مع مؤهلاتهم ومدى انجازهم لأهدافهم، وبالشكل الذي لا يؤثر على استقلاليتهم.
- تحليل نتائج دراسة ومراجعة مستوى المرتبات التي تمنحها الشركة لموظفيها ومقارنتها بالمؤسسات الأخرى للتحقق من قدرة الشركة على استقطاب أفضل الكوادر والإحتفاظ بها لضمان تحقيقها لأهدافها.

- تكون اللجنة مسؤولة عن إعداد سياسات واضحة ومكتوبة فيما يتعلق بالمرتبات والمكافآت بالشركة ويتم مراجعتها بشكل دوري وإعادة تقييمها بما يتماشى مع مستوى المخاطر الذي تتعرض له الشركة مع إيضاح الأسس التي اتخذتها اللجنة لعمل تلك السياسات.
- وضع ومتابعة سياسة إسترداد مكافآت وإستحقاقات أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء اللجان وكبار التنفيذيين بالشركة في حال ثبوت قيامهم بأي إنتهاكات أو إختلاسات لمقدرات الشركة.

لجنة الإستراتيجية :

تُعد لجنة الاستراتيجية أحد اللجان المتخصصة المنبثقة عن مجلس الإدارة، وتتكون من ستة أعضاء، وتسهم في دعم المجلس في رسم التوجهات الاستراتيجية للشركة ومتابعة تنفيذها، بما يتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة ومتطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية. وتهدف اللجنة إلى ضمان وجود رؤية استراتيجية متكاملة، والاستجابة للتغيرات الداخلية والخارجية، وتعزيز جاهزية الشركة للتوسع والنمو المستدام.

أهم مسؤوليات لجنة الاستراتيجية:

- مراجعة وتطوير الاستراتيجية العامة للشركة
مراجعة الخطة الاستراتيجية الشاملة للشركة بصفة دورية للتأكد من اتساقها مع رؤية وأهداف الشركة.
تقييم الاستراتيجية العامة فيما يخص عمليات الاندماج والاستحواذ والفرص الاستثمارية الكبرى.
- دعم المبادرات الاستراتيجية
دراسة أي مبادرات استراتيجية جديدة مقترحة من مجلس الإدارة أو الإدارة العليا، والتفاعل معها، بما في ذلك : (الخروج من خطوط أعمال قائمة / الدخول في أسواق جديدة / الشراكات والمشاريع المشتركة / الاستحواذات / التوسعات التشغيلية)
- دعم الإدارة العليا في التطوير الاستراتيجي
مساعدة الإدارة العليا في تطوير استراتيجية الشركة وتوجيهها.
مراجعة ومناقشة الاتجاه الاستراتيجي العام للشركة وتحديد المخاطر المرتبطة به.
- الرقابة على عمليات التخطيط الاستراتيجي
مراجعة عملية إعداد الخطة الاستراتيجية والموافقة عليها بالتعاون مع الإدارة المختصة.
متابعة عمليات التعديل والتحديث على الخطة الاستراتيجية وفق المتغيرات الاقتصادية والتنظيمية.
- استراتيجية الاتصال مع السوق والمستثمرين
متابعة تنفيذ استراتيجية الاتصال مع السوق المالية المحلية والدولية.
فتح قنوات اتصال فعالة مع المستثمرين وتحليل آرائهم واهتماماتهم.
رفع هذه الآراء والتوجهات إلى مجلس الإدارة بشكل مستمر.
- وضع السياسات والإرشادات الاستراتيجية
إعداد وتطوير السياسات والإرشادات الاستراتيجية للشركة لضمان توافق القرارات مع الأهداف طويلة الأجل.
مراجعة هذه السياسات بشكل دوري لتتوافق مع مستجدات بيئة العمل.
- متابعة التطورات الخارجية
مساعدة وتوجيه الإدارة العليا في تحديد القضايا الرئيسية والاتجاهات العالمية التي تؤثر على الشركة.
تحليل الخيارات الاستراتيجية المتاحة واتخاذ ما يلزم من توصيات للمجلس.
- الاجتماعات الدورية والتنسيق
عقد اجتماعات دورية مع الإدارة التنفيذية بهدف : (متابعة المستجدات / تقييم مستوى التقدم في تنفيذ الاستراتيجية / معالجة أي تحديات أو فجوات تظهر).
- مراقبة وتقييم تحقيق الأهداف الاستراتيجية
فهم الأهداف الاستراتيجية للشركة بصورة شاملة.
مراقبة الوضع الحالي للشركة وتقييمه مقابل الأهداف الموضوعية.
رفع التوصيات المناسبة للمجلس لتعزيز القيمة وتحقيق النمو المستدام.



سادساً: البيئة الرقابية

نظام الرقابة الداخلية:-

يعد نظام الرقابة الداخلية بالشركة أحد الركائز الأساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة وضمان سلامة البيئة التنظيمية والتشغيلية. ويتحمل مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة عن إرساء هذا النظام والإشراف على فعاليته، وذلك وفقاً لمتطلبات قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٥ الذي أكد مسؤولية المجلس عن وضع ضوابط رقابية فعالة وضمان كفاءة تطبيقها. وقد قامت الشركة بتطوير منظومة رقابة داخلية شاملة تتكون من سياسات وإجراءات ولوائح وأدلة تشغيل يتم إعدادها بواسطة الإدارات المختصة واعتمادها من مجلس الإدارة. وتهدف تلك المنظومة إلى تحقيق ما يلي:

أهداف نظام الرقابة الداخلية

- الفصل التام بين المسؤوليات والسلطات على كافة المستويات التنظيمية، بما يضمن وضوح المهام وتجنب تعارض المصالح.
- ضمان دقة وجودة المعلومات المالية وغير المالية، وتوفير بيانات صحيحة وموثوقة تُستخدم في اتخاذ القرار سواء داخل الشركة أو من قبل الأطراف الخارجية.
- حماية أصول الشركة من الأخطار المحتملة، وضمان تسجيلها وتوثيقها في السجلات الرسمية.
- رفع الكفاءة التشغيلية والإنتاجية وتحقيق أهداف الشركة بأعلى مستوى من الفاعلية وأقل تكلفة ممكنة.
- ضمان دقة تنفيذ التعليمات والتأكد من الالتزام الكامل بالسياسات والإجراءات المعتمدة.
- دعم تطبيق قواعد الحوكمة من خلال الالتزام بالتعليمات الرقابية واللوائح الداخلية.

مسؤوليات الموظفين في تطبيق الرقابة الداخلية

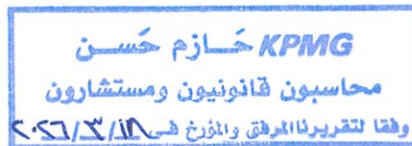
يمثل كل موظف في الشركة جزءاً من منظومة الرقابة الداخلية، حيث تقع على عاتقه مسؤولية الالتزام بالسياسات والإجراءات والتأكد من صحتها وفعاليتها في نطاق عمله، بما يدعم حماية أصول الشركة وضمان صحة البيانات المالية والتشغيلية.

إدارة المراجعة الداخلية

تتمتع إدارة المراجعة الداخلية بالشركة بالاستقلال المهني والإداري اللازم للقيام بدورها الرقابي، وقد صُمم نشاط المراجعة الداخلية ليكون نشاطاً موضوعياً ومستقلاً يضيف قيمة حقيقية لأعمال الشركة ويسهم في تحسين كفاءتها التشغيلية، وذلك من خلال اتباع أسلوب منهجي منظم لتقييم وسائل ونظم الرقابة الداخلية وإجراءات إدارة المخاطر، والتأكد من تطبيق قواعد الحوكمة بصورة سليمة على مستوى الإدارات التنفيذية والمالية والقانونية داخل الشركة، بما يتوافق مع متطلبات قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٠٠ لسنة ٢٠٢٥.

ويتولى إدارة المراجعة الداخلية مسؤول متفرغ من بين القيادات الإدارية بالشركة، وتكون تبعيته الفنية للجنة المراجعة والحوكمة، بينما يتبع إدارياً للرئيس التنفيذي أو العضو المنتدب. ويتم تعيين وعزل مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد معاملته المالية بناءً على توصية لجنة المراجعة، على أن يُصدر الرئيس التنفيذي القرار التنفيذي بذلك.

كما تتولى لجنة المراجعة والحوكمة تحديد أهداف ومهام وصلاحيات إدارة المراجعة الداخلية ورفعها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها، ويقوم مدير الإدارة بتقديم تقرير ربع سنوي على الأقل إلى لجنة المراجعة يتضمن نتائج أعماله والملاحظات الرئيسية والتوصيات.



إدارة الالتزام:

تعمل الشركة على توفير وظيفة التزام مستقلة تتابع وتراقب المتطلبات التنظيمية والرقابية ذات الصلة بطبيعة نشاط الشركة كشركة قابضة تعمل في مجال الاستثمارات المالية. وتختص هذه الوظيفة بتقييم مخاطر عدم الالتزام ومتابعة تطبيق القوانين واللوائح الصادرة عن الجهات الرقابية، بما يعزز سلامة الممارسات التشغيلية ويحافظ على السمعة المؤسسية للشركة. وتشمل أعمال الالتزام خلال العام متابعة التزام الإدارات المختلفة بالقوانين والضوابط الرقابية والسياسات الداخلية المعتمدة، إلى جانب مراقبة سير العمليات اليومية للتأكد من توافقها مع الإطار التشريعي والتنظيمي الحاكم لنشاط الشركة. كما يتم التعامل مع أي ممارسات غير سليمة أو مخالفات تشغيلية وفق الإجراءات المعتمدة، مع ضمان السرية الكاملة في التعامل مع البلاغات والحفاظ على حقوق المبلغين. وتقوم إدارة الالتزام بإعداد تقارير دورية بالتعاون مع المراجعة الداخلية تُعرض على لجنة المراجعة والحوكمة، تتضمن ما تم رصده من ملاحظات والمستوى العام للالتزام والإجراءات التصحيحية المتخذة أو المقترحة. كما تعمل الإدارة على مراجعة السياسات والإجراءات المرتبطة بالمتطلبات الرقابية، وتحديثها كلما دعت الحاجة، وإخطار العاملين بالتعديلات لضمان اتساق الأداء والالتزام عبر جميع إدارات الشركة.

إدارة المخاطر :

تعمل الشركة على اتباع إطار متكامل لإدارة المخاطر يتناسب مع طبيعة أنشطتها وحجم أعمالها، ويهدف هذا الإطار إلى التعرف المبكر على المخاطر والتعامل معها بصورة منهجية تضمن استمرارية العمل ودعم تحقيق الأهداف التشغيلية والمالية. تتضمن أعمال إدارة المخاطر خلال العام ما يلي:

تحليل وتقييم المخاطر

- إجراء مراجعات دورية للمخاطر المحتملة التي قد تؤثر على عمليات الشركة.
- تقييم تأثير كل نوع من المخاطر واحتمالية حدوثه بهدف تحديد أولويات التعامل معها.

تحديد درجة المخاطر المقبولة

- وضع مستويات واضحة للمخاطر التي يمكن التعامل معها في ضوء استراتيجية الشركة.
- متابعة الالتزام بالحدود الموضوعية ومعالجة أي تجاوزات وفق إجراءات محددة.

تطوير السياسات والإجراءات

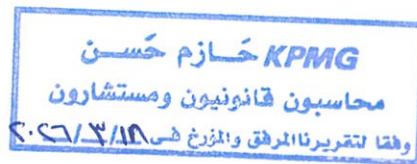
- إعداد وتحديث السياسات والإرشادات المتعلقة بإدارة المخاطر بما يتواءم مع المتغيرات الداخلية والخارجية.
- تقييم فعالية السياسات والإجراءات بشكل دوري وإجراء التعديلات اللازمة لضمان ملاءمتها.

نظام المعلومات والتقارير الدورية

- الاعتماد على نظم معلومات تدعم رصد المخاطر بشكل مستمر.
- إعداد تقارير دورية تتضمن مؤشرات المخاطر والالتزام بالحدود المحددة، وعرض الإجراءات التصحيحية المقترحة بشأن أي فجوات أو تجاوزات.

دعم اتخاذ القرار

- تقديم تقارير دقيقة وموضوعية تعكس الوضع الفعلي للمخاطر وتسهم في مساعدة الجهات المختصة على اتخاذ القرارات المناسبة.
- متابعة تنفيذ الخطط والإجراءات المرتبطة بمعالجة المخاطر وقياس فعالية تلك الخطط في الحد من التأثيرات المحتملة.



إدارة الحوكمة المؤسسية:

تهدف إدارة الحوكمة بالشركة إلى المساعدة على توطيد وإرساء مبادئ الحوكمة ومتابعة تطبيقها وزيادة فاعليتها وتتبع لجنة المراجعة والحوكمة، ومن أهم مسؤوليات إدارة الحوكمة الآتي:

- العمل على تطبيق مفهوم الشفافية والوضوح والعدالة في التعامل مع جميع المساهمين .
- مراقبة مدى توافر المبادئ والعناصر الأساسية التي تساعد على تطوير وتحسين الأداء بالشركة .
- مراقبة تطبيق مبدأ الإفصاح والشفافية في كافة أعمال الشركة وإدارتها .
- مراقبة مدى التزام الإدارة التنفيذية بتنفيذ قرارات مجلس الإدارة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية للشركة .
- مراقبة تطبيق سياسة تجنب تعارض المصالح على كافة العاملين بالشركة وكافة الاطراف الاخرى .
- العمل على وضوح العلاقات فيما بين المساهمين ومجلس الإدارة وأصحاب المصالح .
- تحسين مناخ العمل بالشركة من خلال تطبيق ميثاق قواعد السلوك المهني الخاص بالشركة مع تحديد مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العاملين والمجتمع .
- مراقبة مدى التزام الشركة بمسؤوليتها تجاه البيئة وترسيخ مبادئ ومنهجيات مستدامة خلال أعمال الشركة اليومية.

مراقب الحسابات :

تتولى الشركة تعيين مراقب حساباتها من بين المقيدين بالسجل الخاص بمراقبي الحسابات لدى الهيئة العامة للرقابة المالية ومن تتوفر فيه شروط الكفاءة والخبرة المهنية والسمة الملائمة، وبما يتناسب مع طبيعة وحجم نشاط الشركة كشركة قابضة تعمل في مجال الاستثمارات المالية.

وتقوم الجمعية العامة بتعيين مراقب الحسابات بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة وبعد توصية من لجنة المراجعة والحوكمة، وفقاً للمتطلبات الرقابية ذات الصلة. ويباشر مراقب الحسابات أعماله بشكل مستقل تماماً عن الشركة وعن أعضاء مجلس إدارتها، ولا تربطه بهم أي صلة قد تؤثر على حياد رأيه أو نزاهة عمله، سواء من حيث الملكية أو العضوية أو المصالح أو الروابط الشخصية حتى الدرجة الثانية.

وتعمل لجنة المراجعة والحوكمة على ضمان استقلالية مراقب الحسابات، وتقوم بمناقشة تقريره وملاحظاته ورفع توصياتها بشأنها إلى مجلس الإدارة، دون وجود أي اختلافات جوهرية في وجهات النظر خلال العام.

ولا يجوز لمجلس الإدارة التعاقد مع مراقب حسابات الشركة للقيام بأي أعمال إضافية غير مرتبطة مباشرة بمهام المراجعة إلا بعد موافقة لجنة المراجعة، وبشرط أن تكون تلك الأعمال غير محظورة بموجب القواعد المنظمة لمهنة المحاسبة والمراجعة، وأن تتناسب أتعابها مع طبيعة العمل ومتطلباته، على نحو لا يمس استقلالية المراقب أو موضوعية آرائه.

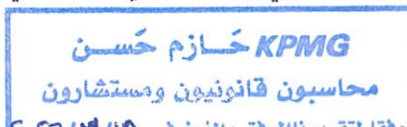
وتلتزم الشركة بإيضاح أي أعمال إضافية مكلف بها مراقب الحسابات - إن وجدت - وفقاً لما تقتضيه قواعد الحوكمة والإفصاح. كما يلتزم مراقب الحسابات بتقديم نسخة من تقريره بشأن التزام الشركة بقواعد الحوكمة إلى الجهة الإدارية المختصة، وإلى الجمعية العامة للمساهمين وفقاً للضوابط المعمول بها.

سابعاً: الإفصاح والشفافية

تلتزم الشركة بتطبيق ممارسات إفصاح وشفافية تتوافق مع القواعد التنظيمية الصادرة عن البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية، بما يضمن تقديم معلومات دقيقة وموثقة وفي الوقت المناسب إلى المساهمين وأصحاب المصالح، وعلى نحو يتيح تكافؤ الفرص بين كافة المتعاملين دون تمييز.

تعتمد الشركة منهجية إفصاح تستند إلى وضوح المعلومات وسهولة فهمها وقابليتها للقياس والمقارنة، وذلك من خلال نشر البيانات الدورية والسنوية وتقارير مجلس الإدارة والقوائم المالية وتقارير مراقب الحسابات والسياسات المحاسبية والموازنات التقديرية وطرق تقييم الأصول، عبر قنوات الإفصاح المعتمدة بما في ذلك البورصة المصرية والموقع الإلكتروني للشركة.

كما يتم الإفصاح الفوري عن الأحداث الجوهرية فور حدوثها، وبما يتوافق مع القواعد التنظيمية المتعلقة بالإفصاح اللحظي. ويشمل ذلك القرارات ذات التأثير المالي أو الاستثماري أو التنظيمي التي من شأنها التأثير على المساهمين أو المستثمرين.



- التعريف بالتغييرات في تشكيل مجلس الإدارة أو الإدارة العليا عند حدوثها، وتوضيح أثرها على أعمال الشركة وتوجهاتها.
 - تنظيم الفعاليات والاجتماعات وعروض المستثمرين وفق خطط التواصل المعتمدة، بما يشمل ترتيب الزيارات التعريفية واللقاءات الافتراضية والميدانية.
 - إدارة وتحديث صفحات علاقات المستثمرين على الموقع الإلكتروني للشركة، والنشر المستمر للتقارير المالية وغير المالية والبيانات الجوهرية.
 - الإسهام في إعداد التقرير السنوي والتقارير الدورية التي تمثل مرجعاً للمستثمرين الحاليين والمحتملين.
 - إعداد تقرير الإفصاح المطلوب وفقاً للنماذج المحددة من الجهات الرقابية، وضمان دقة المعلومات المقدمة وجودتها.
- وتعمل علاقات المستثمرين كأداة رئيسية تمكن مجلس الإدارة من فهم أداء أسهم الشركة وسلوك السوق تجاهها، وتحليل أسباب التغييرات في القيمة السوقية وربطها بالأداء الفعلي للشركة ومدى التزامها بسياسات الإفصاح والشفافية.

أدوات الإفصاح :

التقرير السنوي

تصدر الشركة تقريراً سنوياً يضم ملخصاً لتقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية بالإضافة إلى كافة المعلومات الأخرى التي تهم المساهمين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين وأصحاب المصالح الآخرين ويشمل هذا التقرير الأحداث التي تمت خلال السنة الماضية وماتهدف الشركة إلى تحقيقه خلال السنة القادمة، ويحتوى التقرير السنوي على ما يلي :

- كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب.
- رؤية وأهداف الشركة.
- تاريخ الشركة وأهم المحطات التي مرت بها.
- الإدارة العليا وتشكيل مجلس الإدارة .
- تحليل السوق الذي تعمل به الشركة.
- مشروعات الشركة الحالية والمستقبلية.
- تحليل المركز المالي للشركة.
- تقرير عن الحوكمة.
- تقرير عن المسؤولية الاجتماعية والبيئية للشركة.
- تقرير عن مناقشة الإدارة التنفيذية للأداء المالي للشركة .
- تقرير مراقب الحسابات والقوائم المالية المقارنة بنفس الفترات السابقة .

تقرير مجلس الإدارة

تصدر الشركة سنوياً تقريراً لمجلس الإدارة وذلك إعمالاً لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية للعرض على المساهمين والجهات الرقابية ويتضمن :

KPMG حازم حسن

محاسبون قانونيون ومستشارون

وفقاً لتقريرنا المرفق والمؤرخ في ٢٠٢٧/٣/١٨



- مناقشة النتائج المالية والموضوعات الجوهرية .
- التغييرات الرئيسية في هيكل الشركة الإداري.
- تشكيل مجلس الإدارة وعدد مرات انعقادها.
- متوسط عدد العاملين بالشركة.
- تقرير عن مدى التزام الشركة بحوكمة الشركات والمسؤولية الاجتماعية والبيئية.

تقرير الإفصاح

تصدر الشركة تقارير الإفصاح بشكل منتظم ومتناسق مع التعليمات الرقابية و تتضمن الآتي :

- بيانات الاتصال بالشركة .
- مسئول علاقات المستثمرين وبيانات الإتصال به .
- هيكل المساهمين الذين يمتلكون ٥ % فأكثر من أسهم الشركة .
- هيكل المساهمين الإجمالي موضحا به الاسهم حرة التداول.
- تفاصيل اسهم الخزينة لدى الشركة.
- التغييرات فى مجلس إدارة الشركة وآخر تشكيل للمجلس .
- تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة.

الموقع الإلكتروني

الشركة لديها موقع إلكتروني على شبكة المعلومات الدولية باللغتين العربية والإنجليزية يتم من خلاله الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، ويتم تحديثه بالمعلومات المنشورة بشكل مستمر وإتاحة إمكانية للتواصل مع الشركة بسهولة مع الإلتزام بمتابعة الرد على الرسائل والاستفسارات التى تتلقاها الشركة من خلاله، كما يتضمن الموقع الإلكتروني للشركة مايلي:

- نبذة عن الشركة ورؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها .
- تشكيل مجلس الإدارة ولجانه والإدارة العليا.
- معلومات عن نشاط الشركة ومنتجاتها ونطاق عملها .
- التقارير السنوية للشركة .
- القوائم المالية ونتائج الأعمال الدورية والسنوية .
- صفحة علاقات المستثمرين وكيفية الإتصال بها .

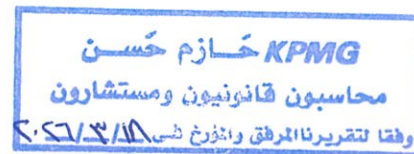
المواثيق والسياسات:

ميثاق الأخلاق والسلوك المهني

يتوافر لدى الشركة ميثاق الأخلاق والسلوك المهني والتي تهدف إلى وضع قواعد أخلاقية وسلوكية احترافية يلتزم بها جميع موظفي الشركة وتهدف أيضا إلى توضيح المخالفات التي يجب على الموظفين تجنبها، وإدارة الموارد البشرية هي المسؤولة عن وضع هذه السياسة ومتابعة تطبيقها كما أنه يتم مراجعتها كل فترة والرقابة على تنفيذها من خلال قطاع المراجعة الداخلية داخل الشركة وذلك للتأكد من مدى توافق محتواها مع بيئة العمل وأى مستجدات او تغييرات تتطلب تعديل السياسة.

سياسة تتابع السلطة

تهدف إلى التأكد من توافر الخبرات المطلوبة للمناصب الرئيسية والمؤثرة، وتلبية متطلبات التوسع فى الأعمال المستقبلية إن وجدت، والترقى وتشجيع التطوير المهني للموظفين عن طريق تحديد قائمة بالموظفين المرشحين لشغل المناصب المحورية التي قد تؤثر على استمرارية الأعمال بالشركة.



سياسة الإبلاغ عن المخالفات

تتوافر لدى الشركة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي تهدف إلى تشجيع العاملين بالشركة للإبلاغ عن أي ممارسات مخالفة لقواعد السلوك الأخلاقي أو أية أعمال غير قانونية، حيث تتيح تلك السياسة لجميع العاملين، أو مقدمي الخدمات فرصة الإبلاغ عن المخالفات بشكل سري مع ضمان الحماية الكاملة من التعرض للفصل أو التأثير سلباً بأي شكل من الأشكال، وتلتزم تلك السياسة بإجراء التحقيق الفوري في كافة البلاغات المقدمة واتخاذ الإجراءات المناسبة إذا ما ثبت صحة البلاغ.

سياسة تعامل الداخليين والأطراف ذات العلاقة والأطراف المرتبطة

تتوافر لدى شركة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية سياسة تداول الداخليين والتي تهدف إلى التحكم بعمليات الداخليين على أسهم الشركة وضمان عدم استغلال المعلومات الداخلية في تحقيق مكاسب شخصية غير مشروعة، حيث تتضمن السياسة العديد من الضوابط ومنها الحصول على موافقة عدد من الإدارات بالشركة قبل التداول والفترة المغلقة التي لا يسمح فيها بتداول الداخليين، بالإضافة إلى ذلك يلتزم جميع موظفي وأعضاء مجلس الإدارة بالإفصاح عن عضويتهم في مجالس إدارات الشركات الأخرى.

المسئولية المجتمعية للمؤسسة:

تعتبر الشركة عن مسؤوليتها تجاه تأثير القرارات والأنشطة التي تقوم بها على البيئة والمجتمع والتي تنعكس في سلوك خلقي من خلال التنمية المستدامة، بما فيها الصحة ورفاهية الموظفين والأخذ بعين الاعتبار احترام القوانين الوطنية و مراعاة المعايير الدولية وجعلها ضمن ثقافة المنظمة وعلاقاتها، وفي الوقت ذاته تحسين نوعية حياة القوى العاملة وأسرهم فضلاً عن المجتمعات المحلية والمجتمع عامة وخلال عام ٢٠٢٥ استمرت المجموعة في العمل على تطوير وتحسين حياة العاملين سواء على الجانب المهني أو الشخصي.

الاستدامة:

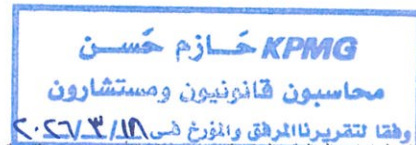
تهدف مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية إحداث تأثير هادف على المجتمعات التي نخدمها من أجل دعم استدامة البيئات التي نعمل فيها من خلال الالتزام بروية مصر ٢٠٣٠ وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (SDGs).

منهجنا نحو الاستدامة

بصفتها رائداً في التحول الرقمي وعامل تمكين للشمول المالي، تدرك مجموعة "إي فاينانس" دورها الحاسم في دعم أجندة التنمية والاستدامة في مصر "رؤية مصر ٢٠٣٠"، وتهدف المجموعة أيضاً إلى تسريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية من خلال ممارسات الأعمال العادلة والواعية والمستدامة التي تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

نظراً للتحديات الاقتصادية والاجتماعية الأخيرة، سرعان ما أصبحت الاستدامة محور الاهتمام عبر جداول الأعمال العالمية وأطر السياسات الاقتصادية لضمان الازدهار طويل الأجل للدول والاقتصادات في جميع أنحاء العالم، ونحن نؤمن إيماناً راسخاً بأنه لكي تزدهر أي شركة ، يجب أن تعمل بغرض إحداث تأثير هادف لا يفيد الموظفين والمستثمرين فحسب، بل يفيد أيضاً البيئة والمجتمعات التي تخدمها، وفي هذا الصدد تدرك مجموعة "إي فاينانس" أهمية تنفيذ الاستراتيجيات القائمة على مبادئ واعية بيئياً واجتماعياً لضمان أن كل مشروع تقوم به المجموعة يمهّد الطريق لمستقبل أكثر استدامة.

على مر السنين، أدرجت "إي فاينانس" عناصر الاستدامة الرئيسية في استراتيجيتها، مما ساعد في توجيه نمو المجموعة حيث واصلت تطوير اللبنة الأساسية للاقتصاد الرقمي المالي في مصر، كما قامت المجموعة بموائمة استراتيجياتها التشغيلية مع معايير الاستدامة المعترف بها، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونظراً لمكانتها الراسخة كرائدة للشمول المالي والتحول الرقمي، فإن "إي فاينانس" في مكانة جيدة لمواصلة دعم وتنفيذ رؤية مصر ٢٠٣٠.



تفخر المجموعة بالتأثير الإيجابي الذي أحدثته على المجتمعات التي خدمتها على مر السنين، وهي ملتزمة بنقل هذه النجاحات إلى أصحاب المصلحة في المستقبل، ولذلك تلتزم "إي فاينانس" بإدراج قسمًا مخصصًا للاستدامة في تقريرها السنوي لتسليط الضوء على جهود المجموعة حتى الآن في تمكين المجتمعات وتنفيذ مبادرات الاستدامة، تلتزم المجموعة بتوسيع مبادئ إطار العمل البيئي والاجتماعي والحوكمة (ESG) وتنفيذ المزيد من أدوات وسياسات المراقبة والتنفيد، والتي ستعزز في نهاية المطاف استراتيجية الاستدامة الخاصة بها بالإضافة إلى قدراتها الشاملة على خلق تأثير هادف وطويل الأجل.

الأثر الاجتماعي

تتبنى استراتيجية إي فاينانس للاستدامة المجتمعية مفهوم التنمية المستدامة "رؤية مصر ٢٠٣٠"، كإطار عام يهدف إلى تحسين جودة الحياة، ويرتكز على أربع محاور رئيسية:

- بنية أساسية تحتية
- تعليم
- تمكين إقتصادي وتمكين المرأة
- صحة

بنية أساسية تحتية

قامت مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية بدعم مبادرة "سكن كريم" من خلال تطوير وتأهيل ٤ قرى وهم:

- قرية الفارسية محافظة الأقصر ٢٠٢٢
- قرية الصفيح محافظة الفيوم ٢٠٢٣
- قرية الخرطوم محافظة البحيرة ٢٠٢٤
- مركز كومبو محافظة اسوان ٢٠٢٥

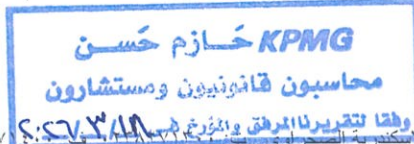
كما قامت الشركة برفع كفاءة أكثر من ١٥ منزل في كل محافظة لضمان سكن كريم وتحسين جودة الحياة للمواطنين. وشملت مبادرات التطوير رفع كفاءة المنازل المتضررة، وتوزيع مواد غذائية وبطاطين الشتاء ضمن مبادرة "صناع الدفا"، وتقديم خدمات طبية من خلال مبادرة "عنيك في عينينا".

قامت مجموعة إي فاينانس في خلال الأربع سنوات الماضية بمبادرات تطوير داخل اربعة قرى برفع كفاءة أكثر من ١٠٠ منزل وتوطير لمستوى المعيشة داخل القرى بشكل عام من خلال تقديم الخدمات الطبية.

تعليم

قامت مجموعة إي فاينانس للاستثمارات المالية والرقمية بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومؤسسة صناع الخير للتنمية في عام ٢٠٢٣ بدعم مبادرة "تكافؤ" بتمويل منح كلية لسداد المصروفات عن ٨٠٠ طالب على مدار ٤ سنوات بإستثمار يصل إلى ٨ مليون جنيه لطالب الأسر الأولى بالرعاية للدراسة بالجامعات التكنولوجية و قامت المجموعة في عام ٢٠٢٥ بتنفيذ المرحلة الثالثة من تمويل المنح الدراسية الكاملة والجزئية لتغطية الرسوم الدراسية لنسبة من الملحقين بالجامعات ومساعدة أولئك الذين لا يستطيعون مواصلة تعليمهم وذلك في جامعات (أسبوط - بني سويف - جامعة الدلتا - جامعة القاهرة الجديدة - جامعة مصر التكنولوجية - جامعة أكتوبر - جامعة برج العرب - جامعة سمند - الكلية المصرية الألمانية)

تمكين إقتصادي وتمكين المرأة. قامت المجموعة في عام ٢٠٢٣ بالإستثمار في تجهيز مركز إستدامة بمحافظة الفيوم واختيار عدد ٦ حرف لتنفيذها والتدريب عليها لتأهيل السيدات بالقرية والقرى المجاورة على اكتساب الخبرات لمساعدتهم على توفير العمل ومصادر الرزق المختلفة من خلال تعلم حرف جديدة.



وفي ٢٠٢٤ قامت المجموعة بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير للتنمية بتدريب إجمال ٢٠٠ سيدة داخل المركز والذي استقل منهم ١١٠ سيدة وفي عام ٢٠٢٥ تم تدريب ٢٥٠ سيدة و استقل منهم ١٣٠ سيدة :

- الورش التدريبية : لقد تم تنفيذ جميع الورش المخطط تنفيذها في مواعيدها المحددة وبالأعداد المخطط لها ، وكانت نسبة التسرب من المتدربات خلال جميع الورش التدريبية حتى الآن لا تتخطى ٥٪ ، كما نجحت جميع الورش من حيث محتواها ومخرجاتها بشكل كبير.
- المخرجات بالنسبة لنا في مراكز استدامة تنقسم لشقين :
 - الشق الأول وهو العنصر البشري : كانت الأعداد في كل ورشة ١٥ مستفيدة كما هو مطلوب مع وجود ٥ مستفيدات احتياطي في حالات التسرب ، وهذا ما تم تنفيذه بالفعل في جميع الورش التي تم تنفيذها .
 - الشق الثاني وهو عنصر المخرجات : كان من المقرر تنفيذ ١٥ منتج خلال الورشة بشكل نهائي ، بحيث يكون المنتج بمثابة مشروع تخرج ، وقد نجحت السيدات في بعض الورش في إنتاج 110 منتج.
- وفي عام ٢٠٢٥ تم افتتاح مركز استدامة بمنطقة الدقي ويهدف إلى تدريب السيدات على الحرف التراثية التي تحقق لهم تمكينا إقتصاديا مهما.

قامت المجموعة أيضاً في تطوير مراكز الإستدامة الثابتة لمراكز متنقلة لإستهداف أكبر عدد من سيدات القرى وتم اطلاق أول مراكز الاستدامة المتنقلة لتدريب السيدات الريفيات و توفير مصدر دخل لهم متزامنا مع اليوم العالمي للمرأة الريفية في إحتفالية بحضور الدكتورة مايا مرسى، وزيرة التضامن الإجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أنه لم يتم فرض أي غرامة من قبل أي جهة رقابية خلال عام ٢٠٢٥ على الشركة كنتيجة لإلتزام الشركة بتطبيق المتطلبات القانونية والرقابية.

إبراهيم على سرحان

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب



عصام فواز أمين فواز

رئيس القطاع القانوني



دعاء صبحي النجار

مدير إدارة الالتزام

